

حرب غزة: التداعيات الإقليمية والدولية

كبير لقلبي

باحث في العلوم السياسية والاقتصادية

الملخص:

يهدف هذا البحث الذي نشره بين يدي القراء والباحثين والمهتمين بالشأن السياسي في إطار تنوير الرأي العام، وفق منهاج تسلسلي يضم أهم الأحداث، بما يجري من صراعات وتحولات سياسية وعسكرية متسارعة بمنطقة الشرق الأوسط وما قد ينتج عنها من مآسي إنسانية، اجتماعية واقتصادية، خاصة بعد تنفيذ عملية طوفان الأقصى من طرف فصائل المقاومة الفلسطينية تحت قيادة حماس بغزة، وإعلان إسرائيل الحرب على القطاع، وبما قد تؤول إليه هذه الأوضاع والأحداث السياسية المتسارعة، ليس فقط على مستوى تطور القضية الفلسطينية واستقرار دول المنطقة وتغيير خريطتها الجيوسياسية فحسب، بل حتى على مستوى أمن واستقرار دول العالم ككل، بما قد يؤدي إلى تشكيل تحالفات جديدة قد تخدم مصالح بعض الدول وأجنداتها السياسية، لكنها قد لا تخدم مصالح دول أخرى بالمنطقة وخارجها.

الكلمات المفتاحية: طوفان الأقصى، حرب غزة، الشرق الأوسط، حرب السابع من أكتوبر 2023، طوفان الأقصى والسلم والأمن الدوليين، جبهة اليمن، الاستراتيجية الجديدة في الصراع العربي الإسرائيلي بعد طوفان الأقصى.

Abstract:

This research, which we put forward in the hands of readers, researchers and those interested in political affairs within the framework of enlightening public opinion, aims according to a sequential curriculum that includes the most important events, including the rapid political and military conflicts and transformations taking place in the Middle East and the human, social and economic tragedies that may result from them, especially after the implementation of the Al-Aqsa flood operation by the Palestinian resistance factions under the leadership of Hamas in Gaza, and Israel's declaration of war on the Gaza Strip, and what may lead to the scenarios of these conditions and the accelerating political events, not only At the level of the development of the Palestinian cause and the stability of the countries of the region and changing their geopolitical map, but even at the level of security and stability of the countries of the world as a whole, which may lead to the formation of new alliances that may serve the interests of some countries and their political agendas, but may not serve the interests of other countries in the region and beyond.

Keywords: Al-Aqsa flood, Gaza war, Middle East, October 7, 2023 war, Al-Aqsa flood and international peace and security, Yemen front, the new strategy in the Arab-Israeli conflict after the Al-Aqsa flood.

المقدمة:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت منطقة الشرق الأوسط، بمختلف مكونات شعوبها، الدينية، العرقية، والثقافية تعيش عدة تحديات ناتجة عن مجموعة من الصراعات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بسبب تداخل وتعارض مصالح مختلف الأطياف المكونة لشعوب المنطقة المتحالفة فيما بينها، على الصعيدين الإقليمي والدولي. هذا وبالإضافة إلى ما تتركز به المنطقة من ثروات طبيعية ضخمة، لا سيما موارد الطاقة، على رأسها النفط والغاز الطبيعي، حيث تشكل هذه الثروات أساس الاقتصاد العالمي الحديث، تتداخل وتتشابك فيه خيوط هذه المكونات وتدور حوله المصالح الاقتصادية والجيوسياسية لمجموعة من الدول التي تسعى لحمايتها بشتى الوسائل والطرق. إلا أنه بعد هجوم حركة حماس الفلسطينية على جنوب إسرائيل في السابع من أكتوبر من العام 2023 وأسرها مجموعة من الرهائن، الإسرائيليين وغير الإسرائيليين، أصبح مسار هذه المصالح والتحالفات على المحك، لاسيما مصالح أمريكا وروسيا وبعض الدول الغربية وحلفائها بالمنطقة، على رأسهم إسرائيل.

المحتوى النظري:

- الإشكالية: تتمحور حول الإجابة عن السؤال المحوري: ما هي تداعيات طوفان الأقصى على استقرار منطقة الشرق الأوسط والعالم ككل؟

- الإجابة عن الإشكالية: تكمن أساسا في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1 - ماهي أهم الأحداث التي تجري بمنطقة الشرق الأوسط، وما هو تأثير ذلك على القضية الفلسطينية وعلى شعوب المنطقة ككل؟

2 - لصالح من تدور رحى هذه الأحداث المتسارعة بالشرق الأوسط وعلى حساب من؟

3 - هل بدأ فعلا يتحقق مخطط الشرق الأوسط الجديد أم أن هناك حسابات جيوسياسية أخرى بدأت تطفو على السطح؟

4 - ما هو تأثير ما يجري بمنطقة الشرق الأوسط على السلم والأمن الدوليين؟

للإجابة على كل هذه الأسئلة والإشكالات التي تدور حولها، اعتمدنا في تحليلنا على ثلاث مناهج علمية أساسية وهي كما يلي:

- المنهاج التاريخي، قصد سرد السياق التاريخي الذي تشكلت عبره مختلف المكونات البشرية والجيوسياسية للمنطقة الشرق الأوسط.

- المنهاج الواقعي، الذي يضم مجموعة من الوقائع والأحداث السياسية التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى اليوم.

- المنهاج التحليلي، وذلك لتحليل مختلف الأحداث السياسية التي مرت منها المنطقة ودراساتها وفق تسلسلها التاريخي وسياقها الجيوسياسي المتغير.

1 - ماهي أهم الأحداث التي تجري بمنطقة الشرق الأوسط، وما هو تأثير ذلك على القضية الفلسطينية وعلى شعوب المنطقة ككل؟

- ماهي أهم الأحداث التي تجري بمنطقة الشرق الأوسط؟

للإجابة على هذا الإشكال الرئيسي في بحثنا هذا، لابد من وضعه ضمن سياق تاريخي، أنثروبولوجي، إبستيمولوجي وجيوسياسي، يحدد أهم العوامل المتدخلة في تكوين معالم المنطقة بكل أطيافها على اختلاف تكويناتها العرقية، الدينية والثقافية منذ مجيء الإنسان إليها إلى اليوم.

تعتبر منطقة الشرق الأوسط أو ما يعرف بالشرق الأدنى، التي تضم دول غرب آسيا بالإضافة إلى مصر (لا تتبع مصر جغرافيا إلى بلاد المغرب في شمال أفريقيا)، مع استبعاد القوقاز، من المناطق التي تعاقبت عليها أقوى الإمبراطوريات وعرفت أقدم الحضارات منذ قدوم الإنسان إليها منذ عصور غابرة، بحيث تعد أول منطقة جرت فيها الثورة الزراعية (حوالي الألفية العاشرة قبل الميلاد)، وبها بدأ العصر البرونزي (حوالي 3300-1200 قبل الميلاد) والعصر الحديدي (حوالي 1200-500 قبل الميلاد).

من الناحية التاريخية، كان الإنسان يميل إلى الاستقرار حول المسطحات المائية، فانعكس ذلك على نمط الكثافة السكانية الحديثة، بحيث كانت أنظمة الري في غاية الأهمية بالنسبة للشرق الأوسط الزراعي، إذ تتوفر مصر على النيل السفلي، أما بلاد الرافدين فليديها نهري دجلة والفرات. أما في الشام فتعتمد الزراعة فيها على هطول الأمطار، مما أدى إلى تنوع في المحاصيل. وبما أن السفر كان أسرع وأسهل عن طريق البحر، فقد ساهمت الحضارات على طول البحر الأبيض المتوسط مثل الحضارة الفينيقية ثم الحضارة الإغريقية بعدها في تكثيف التجارة المتبادلة. كما أن اليمن القديم كان أكثر موائمة للزراعة عن باقي شبه الجزيرة العربية، وكانت له تعاملات تجارية بحرية قوية مع القرن الإفريقي، وبعض من سكانها هم ساميون. أما العرب العدنانيون فهم الذين سكنوا المناطق الصحراوية الأكثر جفافا في الشرق الأوسط، كلهم من الرعاة الرحل قبل أن يبدأ البعض في الاستقرار في مدن ذات سيادة، مع توزيع جغرافي لغوي بين ضفتي الخليج العربي ونجد والحجاز في شبه الجزيرة، ثم في مناطق للبدو خارج شبه الجزيرة.

فيما يتعلق باللغات المتداولة، كان للشرق الأوسط منذ العصور القديمة عدة لغات مشتركة: الأكادية (القرن 14 ق.م إلى القرن 8 ق.م) والآرامية (القرن 8 ق.م إلى القرن 8 م) واليونانية (القرن 4 ق.م إلى القرن 8 م)، والعربية (حوالي القرن 8 م إلى الآن). أما في الزمن الحالي فإن اللغة الإنجليزية لها تميزها

بين الطبقات المتوسطة والعليا. فيما يخص اللغة العربية، فإنها ليست شائعة في تركيا وإيران وإسرائيل، كما أن بعض اللهجات العربية تفنقر إلى الفهم المتبادل.

أما فيما يتعلق بالديانات، حيث شكلت المنطقة مهد الديانات التوحيدية الثلاث، فقد كان السكان القدماء في المنطقة في البداية يتبعون ديانات عرقية مختلفة، ثم بدأ معظمهم يتحول تدريجياً إلى الديانة المسيحية (حتى قبل مرسوم ميلانو سنة 313 ميلادي) ثم إلى الإسلام (بعد انتشار الفتوحات الإسلامية خارج شبه الجزيرة بدءاً من سنة 634 ميلادي) حتى يومنا هذا. ومع ذلك فإن الشرق الأوسط يتميز بما لديه من أقليات عرقية مسيحية، بالإضافة إلى اليهود المتمركزين في إسرائيل، وكذلك أتباع بعض الديانات الأخرى الإيرانية بالمنطقة مثل اليزدانية والزرادشتية، كما أن هناك بعض الإثنيات الدينية قليلة العدد مثل المندائيين والسامريين. أما عن "الدين الدرزي" فلا يزال الجدل قائماً حول ما إذا كان ديناً متميزاً أو مجرد جزء من الفرع الإسماعيلي للشيعة (جورج قرق، 2009).

في نفس السياق ولفهم ما يجري من أحداث بمنطقة الشرق الأوسط، لابد من التطرق إليها أولاً حيث يمكن سردها كما يلي:

الحرب على غزة:

في مقال نشرته صحيفة الأندبندنت العربية، يشير إلى أن المنطقة تشهد تفاعلات معقدة تتداخل فيها الصراعات المحلية مع التوترات الإقليمية والدولية، بحيث تتزايد التحديات الأمنية والسياسية مع تعاظم دور الفصائل المسلحة الموالية لإيران في لبنان واليمن وغبرهما، حيث تعكس هذه الاضطرابات حالة الانقسامات المتفاقمة التي تعزز التوترات الطائفية والعرقية، إضافة إلى تنافس القوى الإقليمية والدولية. في هذا السياق، لازالت غزة تعاني موجة من الإبادة والتجويع والموت البطيء والحصار والدمار بشتى مآسيه الانسانية والاقتصادية، بل وحتى السياسية، في حين تستمر محاولات الوساطة لإيقاف الحرب

وتجنب العودة إليها من جديد، خصوصا من جانب مصر وقطر والولايات المتحدة الأمريكية، وإتمام صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل وحماس، بينما تبقى مسائل جوهرية عدة عالقة في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، كتهجير الفلسطينيين بدل إعطائهم حقوقهم المشروعة التي يضمنها القانون الدولي الإنساني. هذا وبالإضافة إلى ما يتعرض إليه الفلسطينيون في الضفة الغربية من عقاب وإبادة جماعية هم الآخريين (ذكي بن مدرش، 2024).

أما عن الدول العربية، فمازالت أغلبها تواجه انقساما حادا في مواقفها تجاه القضية الفلسطينية، بحيث تبدو متذبذبة بين قطع أو بالأحرى وقف أو تطبيع علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، بحجة حماية مصالحها وضمان بقاء أنظمتها وزعمائها، مما يثير خلافات فيما بينها ويعزز العزلة التي يعانيها الفلسطينيون على الساحة الدولية.

جبهة لبنان:

على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، خلف تصاعد التوترات الأخيرة بين "حزب الله" وإسرائيل دمارا هائلا، بحيث تكبد كلا الطرفين خسائر بشرية ومادية غير مسبوقة في تاريخ هذا النوع من الصراع. ويرى كثيرون أن الصراع في لبنان هو حرب بالوكالة بين إيران وإسرائيل، إذ يُعدّ "حزب الله"، المدعوم من طهران، الفاعل الرئيس في لبنان، ويتمتع بنفوذ عسكري وسياسي كبير. وهو أمر فرض نوعا من إعادة ترتيب الحسابات والأولويات من قبل دولة إسرائيل، بحيث اضطرت معه إلى توقيع اتفاقية هدنة لمدة 60 يوما مع الحزب مع خرقها من جانب إسرائيل بشكل شبه يومي، ودون وقفها على جبهة غزة رغم الخسائر المادية والبشرية التي تكبدتها بشكل شبه يومي هناك. ولم تتوقف الحرب بين حماس وإسرائيل إلا بعد تدخل الرئيس الأمريكي للولايات المتحدة دونالد ترامب، وذلك وفق مرحلتين يتم من خلالها تبادل الأسرى

وإدخال المساعدات الإنسانية لقطاع غزة وإعادة إعمار هذا الأخير وفق برامج زمنية معدة مسبقاً. إلا أن إسرائيل لم تمر إلى المرحلة الثانية واستأنفت الحرب على القطاع (ذكي بن مدرّش، 2024).

جبهة اليمن:

من الناحية العسكرية، تجاوزت الأزمة الناتجة عن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة حدود الجغرافيا مع "إسرائيل"، وأصبح عنوانها الأساسي هو الامتداد الدولي في ملامح نشوب أزمة أميركية مع اليمن بفعل موقعها الاستراتيجي، حيث شكّلت جبهة اليمن المشاركة في معركة طوفان الأقصى، ومنذ إعلان زعيم جماعة أنصار الله عبد الملك الحوثي رفض اليمن المطلق كل أشكال العدوان الإسرائيلي الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، مرتكزا مهما في معادلة المواجهة الدائرة التي عبر فيها الجيش اليمني وقواته المسلحة عن مشاركة فاعلة في إطلاق سلسلة من العمليات العسكرية في البحر الأحمر، وتحديدًا في مضيق باب المندب، ضد السفن وقوافل الشحن المتجهة من وإلى "إسرائيل"، والقيام باحتجازها والسيطرة عليها بالإضافة إلى القيام بضربات عسكرية تستهدف المدن الإسرائيلية والسفن الأمريكية، والمطالبة بوقف شامل وكامل للعدوان الإسرائيلي في مقابل وقف هذا النوع من العمليات التي أحدثت تداعيات كبيرة على "إسرائيل" من جهة، ثم على الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها من جهة أخرى، ما جعل هذا النوع من العمليات يشكل معضلة أمنية أمام هذه الأخيرة ووضعها أمام خيارات صعبة مع تصاعد موجات الضربات وعمليات الاحتجاز (ذكي بن مدرّش، 2024).

وما زاد من هذا الإشكال خطورة هو قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تهجير سكان غزة والضفة الغربية إلى خارج الأراضي الفلسطينية، حيث لوح الحوثي إلى العودة إلى الحرب وبطرق أشد إيلاما للاحتلال الإسرائيلي وحلفائه، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية، وهو ما تم فعلا باستهداف حاملتي الطائرات الأميركية "ترومان" و"يو إس إس". لكن سرعان ما تم توقيع اتفاق بين اليمن والولايات المتحدة

توقف من خلاله هذه الأخيرة ضرباتها لليمن وامتناع هذا الأخير عن الأعمال العدائية اتجاه السفن الأمريكية في البحر الأحمر وباب المندب لضمان حرية الملاحة فيهما، دون إدخال إسرائيل في المعادلة (عيسى النهاري، 2025).

أما من الناحية الاقتصادية، وفقا لمجلة "الإيكونوميست" البريطانية، فقد علقت عدة شركات عالمية كبرى للنقل البحري خدماتها في منطقة البحر الأحمر بعد الهجمات التي شنتها القوات البحرية في اليمن. وتشير المجلة إلى أن هذه الشركات تنقل ما يقارب 53% من الحاويات البحرية في العالم، حيث يمر من باب المندب ما يقارب 12% من التجارة العالمية من حيث الحجم، و30% من حركة الحاويات العالمية. لقد نجح اليمن في توظيف موقعه الاستراتيجي كقوة في التوازنات العالمية وفرض نفسه كجزء مهم في معادلة المواجهة الدائرة والتعبير عن أشجع صور الدعم والإسناد والنصرة للشعب الفلسطيني الذي يتعرض لحرب إبادة وتطهير عرقي بواسطة آلة الحرب الإسرائيلية، حيث شكل خطوة مؤثرة وأحدث تغييرا في المعادلة وورقة ضغط كبيرة على "إسرائيل" وأميركا في آن واحد (شرحيل الغريب، 2023).

إسرائيل بعد السابع من أكتوبر، وبعدم ورطت أميركا في حرب وحشية على قطاع غزة، وحصلت منها على غطاء دولي، وجلبت دعما عسكريا لقتل الشعب الفلسطيني، قد تجرأ إلى حرب من نوع آخر، لكن هذه الحرب ستكون كلفتها غالية عليها، كما أن الريادة التي كانت الولايات المتحدة تدعيها في الديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان أصبحت على المحك منذ ذلك الوقت.

لقد أصبح الاقتصاد العالمي بفعل ضربات قوات البحرية اليمنية مهددا بأزمة كبيرة، وهذا يعكس بشكل صريح أهمية باب المندب كموقع استراتيجي وممر لحركة التجارة في المنطقة، ومدى تأثير إغلاقه واحتجاز السفن الإسرائيلية أو السفن المتوجهة إلى "إسرائيل" على الاقتصاد العالمي. فاليمن بموقعه يشكل محور ارتكاز في المعادلة الجيوسياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي من جهة، ومفتاحا أساسيا في

تفكيك مسار التصعيد في المنطقة أو التأثير في معادلاته من جهة أخرى، سواء في الحروب أو في تداول الحلول لإعادة الاستقرار.

إن المعادلة الأخلاقية والإنسانية التي طرحتها جماعة أنصار الله في اليمن، ومن بعدها الناطق باسم القوات المسلحة اليمنية اللواء يحيى سريع، بوقف العمليات ضد حركة السفن في مضيق باب المندب في مقابل وقف الحرب والعدوان على الشعب الفلسطيني وفتح المعابر وإدخال المساعدات هي معادلة واضحة لا يوجد تفسير كثير فيها ولا تأويل، بل فيها من اختصار الوقت والجهد الكثير، والاستجابة إليها ستوفر كل الأزمات التي يمكن أن تنتج عنها مع دول كبرى في المنطقة من جانب، وعلى حركة الاقتصاد العالمي الذي يعاني بالأساس أزمة سابقة بسبب الحرب الروسية الأوكرانية من جانب آخر (شرحيل الغريب، 2023).

لكن أمام استمرار تجاهل هذه المطالب، مع توفير الغطاء والدعم لاستمرار الحرب على قطاع غزة، فقد يسقط القناع الأميركي والغربي الذي لطالما نادى بضرورة حماية المدنيين وحقوق الإنسان، إذ تقف أميركا وكل حلفائها موقف المتفرج أمام قتل وحصار أكثر من مليوني فلسطيني من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء الذين يعيشون الحصار والعدوان معاً، إذ في ظل استمرار معاناة الشعب الفلسطيني، وأمام جرائم القتل والإبادة الجماعية التي تعرض ولا زال يتعرض لها، تسقط كل شعارات العدالة وحقوق الإنسان، ومعها كل الشعارات الأخلاقية والإنسانية التي تتغنى بها أميركا ودول الغرب التي تكيل الأمور بمكيالين، في وقت تستطيع الإدارة الأمريكية الكف عن تعطيل قرارات أممية تطالب بتنفيذ كافة بنود اتفاقية وقف إطلاق النار وإلزام "إسرائيل" بوقف كافة أشكال الحصار والإبادة والكف عن قتل الفلسطينيين واستهدافهم في قطاع غزة.

إن الأزمة الحالية الناتجة عن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة قد تجاوزت حدود الجغرافيا مع "إسرائيل"، وأصبح عنوانها الأساسي هو الامتداد الدولي في ملامح نشوب أزمة أميركية مع اليمن بفعل موقعها الاستراتيجي بالغ الأهمية على البحر الأحمر وسيطرة اليمن على باب المندب الذي يربط خليج البحر الأحمر بالمحيط الهندي، وموقفها الرافض للعدوان الإسرائيلي على غزة، حيث خلفت عمليات القوات البحرية اليمنية في باب المندب، وما شكلته من شل حركة السفن الإسرائيلية أو المتجهة إلى "إسرائيل" مشكلة معقدة مع الإدارة الأميركية يصعب حلها من دون الاستجابة لمطالب اليمن، وهذا يعود لأسباب رئيسية ذات أهمية، حيث يعد مضيق باب المندب الذي تحتله القوات اليمنية والذي تمر منه السفن التجارية، موقعا مهما على صعيد حركة التجارة العالمية لا يمكن الاستغناء عنه في أي حال من الأحوال. كما أن الإدارة الأميركية لم تستطع فرض عقوبات أو اتخاذ قرارات ضد جماعة أنصار الله في اليمن ردا على موقفها الرافض والصارم من شن حرب إسرائيلية على غزة، وتفعيلها جبهة مهمة لدعم ونصرة فلسطين. ويعود ذلك إلى سبب مهم يتمثل في أن الجماعة ليست جزءا من نظام دولي تسيطر وتتحكم فيه أميركا والغرب، ما يمكنها من استخدام أوراق ضغط ضدها. لذلك تبدو كل أوراق الضغط الاقتصادي والمالي والعسكري الأميركية مع جماعة أنصار الله غير مجدية على الإطلاق.

هذا، وبالإضافة إلى الطبيعة البشرية التي يتميز بها الشعب اليمني، فهو شعب عنيد ومقاتل، معتز بعروبته، يرفض الظلم والإبادة وأساليب القمع والتهجير التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني الذي له مكانة خاصة في قلوب اليمنيين. لذلك فأى دولة تحاول استخدام القوة العسكرية ضده ستقابل برد من نفس النوع أو ربما أكثر حسب التجارب السابقة التي مرت منها البلاد (على سبيل المثال، عملية عاصفة الحزم التي شنتها دول التحالف العربي تحت قيادة السعودية ضد الحوثيين سنة 2015). هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فستكون لهذا التصعيد تداعيات خطيرة على دول المنطقة خصوصا، ثم أميركا

وإسرائيل وحلفائهم من الدول الغربية عموماً جراء استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتصاعد وتيرة عمليات القوات المسلحة اليمنية، مع استهداف السفن المتجهة إلى الموانئ الإسرائيلية في البحرين العربي والأحمر، كما أن الكلفة قد تضرب الاقتصاد العالمي ككل كنتيجة لهذه التداعيات وتداعيات أخرى قد لا تكون في الحسبان (شرحيل الغريب، المنار 2025).

في الأخير، وأمام هذه الأحداث والوقائع الجارية والمتطورة مرة تلو الأخرى، فإن الأمة العربية تمتلك من أوراق القوة ما يجعل "إسرائيل" وأميركا تعيدان حساباتهما، وتكفان عن الاستفراء بشعب أعزل في قطاع غزة، وتوقفان مسلسل الجرائم والتهجير بحق الأطفال والنساء والشيوخ، وبحق الإنسانية جمعاء. فالقاعدة الثابتة تجاه المشهد القائم هي أن مصالح "إسرائيل" وحلفائها، التجارية والاقتصادية قد لا تبقى في مأمن، حيث توجد ثمة أوراق يمكن التلويح والضغط بها، كأن تفرض معادلات تتجاوز لغة الإدانة والتصريحات الإعلامية. إلا أنه ومع كامل الأسف، من أهم النتائج التي تجلت بعد شن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، هي أن قوى فاعلة ومؤثرة ذات تأثير سياسي وعسكري كانت قد بدأت في التشكل منذ عقود، كإيران، اليمن، حزب الله وباقي فصائل المقاومة في العراق وسوريا، لكنها تعززت وتعزز دورها أكثر بعد معركة طوفان الأقصى على حساب دول رسمية في المنطقة، وهذا يعكس حال العجز العربي الرسمي التي تعيشها المنطقة العربية برمتها. ما قد يشكل تهديداً حقيقياً لوجودها مستقبلاً في المشهد السياسي بالمنطقة.

الأحداث الدائرة بسوريا جراء انهيار نظام بشار الأسد وتولي فصائل المعارضة زمام السلطة:

بعد تولي الفصائل المعارضة زمام السلطة بسوريا عقب رحيل نظام بشار الأسد، هناك عدة سيناريوهات محتملة يمكن أن تقبل عليها البلاد نتيجة لتطور الأوضاع، قد تصل إلى انقسام الدولة السورية وانهيارها، ولعل أبرزها ما يلي (صحيفة الصباح التركية، 2024):

- **السيناريو الأول:** قيام جمهورية سوريا الديمقراطية من خلال تحالف أحزاب المعارضة بمختلف فصائلها وأيديولوجياتها، والتي ستحظى بدعم تركيا وروسيا والولايات المتحدة والدول الأوروبية، لأنه، حسب رأي الخبراء من شأن هذا الخيار الحفاظ على سلامة سوريا.

- **السيناريو الثاني:** إعلان قيام "جمهورية سورية إسلامية" نواتها تنظيم "هيئة تحرير الشام" المصنفة سابقا كمنظمة إرهابية من طرف العديد من الدول والهيئات، مع تشكيل حكومة توافقية تعتمد على التوازنات الداخلية والخارجية، بحيث ستكون إدارة سوريا في يد ممثلي التيار السلفي الذين لا يحملون عداً أيديولوجياً لإسرائيل والولايات المتحدة. وهذا هو السيناريو الأرجح حسب دراسة نشرتها صحيفة "حفريات" المصرية.

- **السيناريو الثالث:** قيام "دولة مناهضة للشيعية تحت سيطرة إسرائيل" في سوريا، بحيث تكون عقيدة هذه الدولة معتمدة بالأساس على مواجهة النفوذ الإيراني، وفرض حصار خانق على "حزب الله" اللبناني وحرمانه من الدعم اللوجستي والعسكري الذي تقدمه له طهران، إلا أن هذا الخيار يبقى محفوفاً بعدة مخاطر من بينها نشوء فوضى داخل البلاد قد تحدثها إيران بشكل أو بآخر كما يرى البعض.

- **السيناريو الرابع:** قيام "جمهورية سورية اتحادية" تحت رعاية الولايات المتحدة، بحيث سيتم في مثل هذا السيناريو تقسيم سوريا إلى دويلات صغيرة متفرقة على غرار دول البلقان.

- **السيناريو الخامس:** انقسام سوريا وتفككها واندلاع حرب أهلية فيها مرة أخرى، وهذا سيؤدي في النهاية إلى انهيارها الكامل وانتشار الفوضى بالبلاد على غرار ما حدث بمجموعة من الدول التي شهدت من قبل سيناريوهات مشابهة بعد انهيار أنظمتها (الحرب الأهلية الليبية منذ سنة 2014 إلى الآن، على سبيل المثال).

2- ما هو تأثير ما يجري بمنطقة الشرق الأوسط على القضية الفلسطينية وعلى شعوب المنطقة

ككل؟

• تأثير الصراع على القضية الفلسطينية:

لقد أعادت عملية “طوفان الأقصى” تسليط الضوء على القضية الفلسطينية وجعلتها تتصدر المشهد العالمي بشكل غير مسبوق منذ سنوات، بعدما كانت القضية الفلسطينية تعاني من تراجع في أولويات السياسة الدولية في ظل انشغال العالم بقضايا أخرى مثل الحرب في أوكرانيا والتوترات في دول أخرى، حيث جاءت هذه العملية لتعيد توجيه أنظار العالم إلى القضية الفلسطينية، ولتكشف عن هشاشة الأوضاع في المنطقة رغم محاولات تهدئتها عبر اتفاقيات التطبيع. أحد أهم العوامل التي ساهمت في إعادة إحياء القضية الفلسطينية كان عنصر المفاجأة والقوة الهجومية التي أظهرتها حماس من خلال عملية “طوفان الأقصى”. هذه العملية، التي تضمنت إطلاق آلاف الصواريخ والهجمات البرية والبحرية، جاءت في وقت كان يُعتقد فيه أن قطاع غزة في حالة ضعف وتحت حصار طويل الأمد، لاسيما بعد إيهام حماس لإسرائيل بأنها منشغلة بالأمور الداخلية لغزة ولا تريد الدخول معها في أي نوع من الحروب. بهذا التصعيد الكبير، تم كسر الشعور بالاستقرار النسبي الذي كانت تعيشه إسرائيل، وجاءت المشاهد التي تداولتها وسائل الإعلام العالمية عن الانفجارات، والخسائر البشرية وحالات الهلع التي عاشها الإسرائيليون، لتعيد توجيه الانتباه إلى جذور القضية الفلسطينية التي كان من بين تداعياتها ما عاناه الشعب الفلسطيني ولا يزال يعانيه، ألا وهو الاحتلال الإسرائيلي لأرضه، بالإضافة إلى أساليب القمع والقتل والتجويع والحصار التي يتعرض لها منذ عقود.

لقد لعبت التغطية الإعلامية المكثفة التي تلت العملية دورا رئيسيا في هذا الصدد، سواء في وسائل الإعلام التقليدية أو عبر منصات التواصل الاجتماعي. على مدار أيام، هيمنت مشاهد الدمار والقصف

المتبادل والضحايا المدنيين على نشرات الأخبار العالمية، مما أثار موجة جديدة من النقاشات حول الأزمة الفلسطينية وفشل المجتمع الدولي في إيجاد حل دائم لها. كما ساهمت هذه التغطية في إعادة طرح الأسئلة حول حقوق الفلسطينيين، خصوصا فيما يتعلق بالحصار على غزة، وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية، واحتلال القدس الشرقية.

بجانب الأثر العسكري والإعلامي، كان كذلك للتوقيت السياسي للعملية دور في إعادة التركيز على القضية الفلسطينية. ففي السنوات التي سبقت العملية، كانت إسرائيل قد تمكنت من توقيع عدة اتفاقيات تطبيع مع دول عربية، وهو ما كان يعتبره البعض مؤشرا على انحسار مركزية القضية الفلسطينية في السياسة الإقليمية. إلا أن عملية "طوفان الأقصى" جاءت لتكشف أن التطبيع لم ولن يحل الصراع الأساسي، وأن التوترات في الأراضي المحتلة ما زالت مستمرة ومؤهلة للتصعيد في أي لحظة. كما أعاد هذا الهجوم تذكير الدول العربية والمجتمع الدولي بأن القضية الفلسطينية ما زالت عنصرا محوريا ليس فقط في استقرار المنطقة فحسب، بل في تغيير موازين القوى والهيمنة اللتان لطالما تبجحت بهما إسرائيل والقوى الغربية الداعمة لها، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه لا يمكن تجاوز هذه القضية العادلة بسهولة.

عموما، يمكن القول أن "طوفان الأقصى" أخرج القضية الفلسطينية من حالة التهميش الدولي وأعادها إلى واجهة الأحداث من خلال الصدمة التي أحدثتها سواء على المستوى الإنساني، أو السياسي، أو الاقتصادي، أو العسكري، بل وحتى على المستوى الإعلامي.

• مخرجات الأزمة وعجز المنظمات الدولية:

لقد كشف "طوفان الأقصى" العديد من المخرجات الحيوية، كان من أبرزها العجز الواضح الذي أبدته المنظمات الدولية في التعامل مع تداعيات الصراع. برز هذا العجز في ظل تعقيد المشهد السياسي

والإنساني، حيث أخفقت هذه المنظمات في تقديم حلول فعالة أو حتى لعب دور حاسم في إدارة الأزمة المتفاقمة على الأرض. وقد ظهرت عدة جوانب لهذا العجز، تتراوح بين البعد السياسي والإنساني، كما انعكست على مختلف الأطراف المعنية بالصراع.

على الصعيد السياسي، بدا واضحاً أن المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن لم تستطع التأثير بشكل مباشر في مسار الأحداث، حيث فشلت في إصدار قرارات ذات فعالية ملزمة للأطراف المتنازعة، بحيث اصطدمت الجهود الأممية بشكل خاص بالتوازنات الجيوسياسية بين القوى العظمى، خاصة أن الولايات المتحدة، باعتبارها الداعم الأكبر لإسرائيل، استخدمت حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن لمنع أي تحرك دولي قد يدين إسرائيل أو يفرض ضغوطاً عليها. هذا التداخل بين المصالح السياسية للدول الكبرى والوظيفة المفترضة للمنظمات الدولية أدى إلى تجميد أي مبادرات يمكن أن تسهم في تهدئة الأوضاع، وهو ما جعلها تبدو غير قادرة على لعب دور الوسيط المحايد الذي يبحث عن حل دائم.

أما من الناحية الإنسانية، فقد كشفت الأزمة عن قصور واضح في أداء المنظمات الإنسانية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة عبر وكالاتها الإنسانية، حيث وجدت هذه المنظمات نفسها عاجزة عن توفير الإغاثة اللازمة أو ضمان وصول المساعدات بشكل آمن إلى المدنيين المتضررين، لاسيما مع تفاقم الوضع في قطاع غزة بسبب الحصار والقصف الإسرائيلي، والزيادة الكبيرة في أعداد الضحايا المدنيين، كما أنّ الإجراءات البيروقراطية المعقدة والقيود الأمنية المشددة التي فرضتها إسرائيل أعاقَت إلى حد كبير جهود الإغاثة الإنسانية، مما ساهم في تعميق الكارثة الإنسانية في القطاع. في هذا السياق، عرفت البنية التحتية والخدمات الأساسية انهياراً شبه تام كالبنايات والطرق وجميع الخدمات العمومية كالتطبيب، الكهرباء والمياه وغير ذلك، فضلاً عن النقص الحاد في الأدوية والإمدادات الطبية. كما تفاقم

هذا العجز أيضا بسبب غياب الآليات الدولية التي تضمن حماية المدنيين في مناطق النزاع. ورغم فرض القانون الدولي الإنساني التزامات على جميع الأطراف لحماية المدنيين، فإن الانتهاكات المتكررة التي حدثت خلال هذه الأزمة من قبل الجيش الإسرائيلي قوبلت بعجز المجتمع الدولي عن فرض المحاسبة. كما زاد كذلك عدم القدرة على تقديم آلية فعالة للتحقيق في هذه الانتهاكات ومعاينة المسؤولين عنها من الشعور بأن المنظمات الدولية أصبحت تقتصر إلى النفوذ الفعلي للتعامل مع هذا النوع من الأزمات.

من ناحية أخرى، أظهر التعامل الإعلامي الدولي مع الأزمة أيضا تباينا واضحا في تغطية الأحداث، حيث اتهمت المنظمات الدولية والإعلام الغربي بالتحيز في بعض الحالات، وهو ما أضعف من ثقة الأطراف المتنازعة في هذه المؤسسات. هذه الاتهامات دفعت بعض الأطراف الفلسطينية إلى النظر إلى المنظمات الدولية باعتبارها أدوات سياسية مسيرة من قبل القوى الغربية، مما زاد من تعقيد الأزمة وأدى إلى تفاقم حالة الاستقطاب، حيث تمثلت المخرجات البارزة لهذه الأزمة أيضا في تعميق الهوة بين الشعوب والأنظمة العالمية. كما أدى ضعف الأداء الدولي إلى تصاعد الشعور بالإحباط واليأس لدى الشعوب، خاصة في العالمين العربي والإسلامي، حيث اتسمت المؤسسات الدولية بالنظرة التشاؤمية من طرف مجموعة من الدول والشعوب اتجاه قدرتها على تحقيق العدالة أو إحداث تغيير حقيقي. هذا الشعور قد يؤدي في المستقبل إلى تزايد الدعوات للتحرك من خارج الأطراف الدولية التقليدية، سواء عبر دعم المقاومة أو تصعيد المطالب بتغييرات جذرية في بنية النظام الدولي وآليات اشتغاله.

في النهاية، لقد أظهرت أزمة "طوفان الأقصى" أن المنظمات الدولية، رغم وجودها كجزء أساسي من النظام العالمي، تعاني عجزا مزمنًا في التعامل مع الأزمات التي تتسم بتدخلات سياسية وإنسانية معقدة. هذا العجز لم يقتصر فقط على الفشل في إدارة الأزمة، بل امتد إلى قضايا أعمق تتعلق بالثقة والشرعية

في النظام الدولي، مما يفتح المجال لمراجعات واسعة حول دور هذه المؤسسات وإمكانية إصلاحها أو لربما تغييرها وآلية اشتغالها أو إلغائها سواء كان ذلك بشكل كلي أو جزئي.

2 - لصالح من تدور رحي هذه الأحداث المتسارعة بالشرق الأوسط وعلى حساب من؟

في خضم التطورات المتسارعة التي يشهدها الشرق الأوسط، تتشكل ملامح جديدة للمشهد الإقليمي، تنذر بتحويلات جذرية في موازين القوى وطبيعة التحالفات، فالمنطقة التي طالما كانت ساحة للصراعات والتنافس الدولي، تقف اليوم على مفترق طرق تاريخي، يحمل في طياته تحديات وجودية لبعض الدول، وفرصا استراتيجية "مسمومة" لأخرى ولو بشكل ضئيل. هذا المشهد المعقد يتطلب تحليلا عميقا لفهم الأحداث والتطورات الإقليمية المتشابكة التي تشكل مستقبل المنطقة.

في قلب هذا المشهد القائم، تبرز الحرب الإسرائيلية على غزة كنقطة تحول محورية. فما بدأ كعملية عسكرية محدودة، تحول إلى حرب استنزاف طويلة الأمد، كشفت عن هشاشة الاستقرار الإقليمي وعمق الانقسامات العربية، هذه الحرب لم تقتصر آثارها على الفلسطينيين والإسرائيليين فحسب، بل امتدت لتشمل المنطقة بأسرها، مؤثرة على العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية بين دول المنطقة.

فبينما تواجه إسرائيل تحديا وجوديا غير مسبوق، بالإضافة إلى عجز النظام العربي الرسمي عن التأثير في مجريات الأحداث، فقد يفتح الباب أمام قوى إقليمية أخرى لملء الفراغ. هذا العجز يعكس أزمة عميقة في النظام الإقليمي العربي، الذي يعاني من انقسامات داخلية وضعف في التنسيق والتعاون المشترك. فإيران، كقوة إقليمية صاعدة، تستثمر في هذا الوضع لتعزيز نفوذها، من خلال دعمها لحلفائها في المنطقة، من حزب الله في لبنان إلى الحوثيين في اليمن، حيث تسعى طهران لرسم خريطة جديدة للنفوذ الإقليمي. هذا التمدد الإيراني يثير قلق الدول الخليجية، التي تجد نفسها في موقف دقيق بين الحفاظ على علاقاتها التقليدية مع الغرب، وضرورة التعامل مع الواقع الجيوسياسي الجديد، حيث دفع هذا القلق بعض

دول الخليج إلى إعادة النظر في تحالفاتها الإقليمية والدولية، بما في ذلك التقارب مع إسرائيل (ليث لقهيوي، 2024).

في هذا السياق، يبرز الدور التركي كعامل توازن محتمل، فأنقرة، بموقعها الجغرافي الفريد وطموحاتها الإقليمية، تسعى للعب دور الوسيط بين المعسكرات المتصارعة. لكن هذا الدور يصطدم بتحديات جمة، أبرزها الموقف الأميركي المتردد تجاه المنطقة، والذي يترك فراغا استراتيجيا تتسابق القوى الإقليمية والدولية الأخرى لملئه. فتركيا، باقتصادها القوي وسياستها الخارجية النشطة، تحاول موازنة علاقاتها مع الغرب وروسيا وإيران، مما يجعلها لاعبا مهما في تشكيل مستقبل المنطقة.

أما عن الولايات المتحدة، التي طالما كانت اللاعب الرئيسي في المنطقة، فتجد نفسها في موقف صعب، فسياسة «الانسحاب الاستراتيجي» التي تبنتها في السنوات الأخيرة، تركت حلفاءها التقليديين في حالة من عدم اليقين. هذا الفراغ فتح الباب أمام قوى دولية أخرى، وعلى رأسها روسيا والصين، لتعزيز وجودهما في المنطقة. هذا التحول في السياسة الأميركية يعكس تغيرا أوسع في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، التي باتت تركز أكثر على منطقة المحيط الهادئ ومواجهة الصعود الصيني. غير أن انشغال روسيا بحربها على أوكرانيا قد يحد من هذا الدور بالمنطقة.

بالمقابل كقوة منافسة، من خلال تدخلها العسكري في سوريا وعلاقاتها المتنامية مع دول المنطقة، تسعى روسيا لاستعادة مكانتها كقوة عظمى على الساحة الدولية، بحيث تستغل موسكو هذا الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة لتعزيز نفوذها الدبلوماسي والعسكري، مستفيدة من علاقاتها التاريخية مع بعض دول المنطقة وقدرتها على التعامل مع مختلف الأطراف. كما أن روسيا قد تستغل هذا الوضع لقضم مزيد من الأراضي الأوكرانية ورفع سقف شروط إيقاف الحرب مع أوكرانيا (محمد ع. لعروسي، 2024).

أما الصين، فتركز على النفوذ الاقتصادي من خلال مبادرة «الحزام والطريق»، مما يمنحها نفوذا متزايدا في المنطقة دون الحاجة للتورط المباشر في صراع سياسي وعسكري. هذه الاستراتيجية الصينية تعتمد على تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية، مما يخلق شبكة معقدة من المصالح المتشابكة بين بكين ودول المنطقة. كما أن الصين قد تستفيد كذلك من هذا الوضع لاكتساح مزيد من اسواق التجارة العالمية وفرض هيمنتها الاقتصادية، لكن بشكل محدود بسبب تراجع ثقة المستهلك في السلع الصينية بسبب تدني جودتها وخدماتها. ونحن نرى أنه حتى ولو افترضنا جدلا أن الصين قد تتفوق على أمريكا اقتصاديا ولو على المدى البعيد، فإن ذلك سوف لن يدوم طويلا بسبب القنبلة الموقوتة التي قد تتسبب في اشتعالها قضية تايوان في أية لحظة. لأن حروب أمريكا علمتنا تاريخيا أنها لا تستسلم لخصومها بسهولة (محمد ع. لعروسي، 2024).

في ظل هذه التحولات، تبرز قضية التطبيع بين إسرائيل وبعض الدول العربية كنقطة محورية في إعادة تشكيل المشهد الإقليمي. فبينما يرى البعض في هذا التطبيع فرصة لتحقيق الاستقرار وتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني، يراه آخرون تهديدا للقضية الفلسطينية وتغييرا جذريا في موازين القوى الإقليمية، هذا الانقسام يعكس الصراع الداخلي في العالم العربي بين التيارات المؤيدة للتغيير والتيارات المحافظة.

لكن التحدي الأكبر الذي يواجه المنطقة يتجاوز الصراعات السياسية والعسكرية، فالتغير المناخي وندرة المياه يشكلان تهديدا وجوديا حقيقيا لدول المنطقة، هذه التحديات البيئية قد تكون إما عاملا محفزا لتعاون إقليمي غير مسبوق، أو قد تؤدي إلى تفاقم الصراعات القائمة. فالجفاف وارتفاع درجات الحرارة يهددان الأمن الغذائي والمائي لدول المنطقة بشكل غير مسبوق، مما قد يؤدي إلى موجات نزوح واسعة وصراعات على الموارد.

في خضم هذه التحولات، تبرز أهمية إعادة النظر في مفهوم الأمن القومي للدول العربية، فالتحديات الجديدة تتطلب رؤية شاملة تتجاوز المفهوم التقليدي للأمن العسكري، لتشمل الأمن الاقتصادي والبيئي والإنساني. هذا التحول في مفهوم الأمن يتطلب استراتيجيات جديدة للتعامل مع التهديدات غير التقليدية، مثل الإرهاب الإلكتروني والهجرة غير الشرعية وانتشار الأوبئة وما إلى ذلك.

إن التحديات الاقتصادية التي تواجهها دول المنطقة، من البطالة المرتفعة إلى الاعتماد المفرط على النفط، تضيف بعداً آخر للمشهد المعقد. فالحاجة إلى التنويع الاقتصادي وخلق فرص عمل للشباب تشكل ضغطاً إضافياً على الحكومات، التي تواجه صعوبات في تحقيق التوازن بين متطلبات الإصلاح الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

في الوقت نفسه، تشهد المنطقة كذلك تحولات اجتماعية عميقة، مع صعود جيل جديد من الشباب المتعلم والمتصل بالعالم، والذي يطالب مزيداً من الحريات والمشاركة السياسية، مما يضع الأنظمة الحاكمة أمام تحديات جديدة تتعلق بالحوكمة والشرعية.

ختاماً، يمر الشرق الأوسط بمرحلة تاريخية فاصلة، تحمل في طياتها أخطار جمة وفرصاً نادرة. فإما أن تنجح دول المنطقة في صياغة رؤية مشتركة للتعامل مع التحديات الراهنة، أو أن تجد نفسها أمام واقع جيوسياسي جديد، قد لا يكون في صالح أي منها. فالمستقبل مفتوح على كل الاحتمالات، والخيار يبقى بيد قادة المنطقة وشعوبها في تحديد مسار المرحلة القادمة.

إن القدرة على التكيف مع هذه التحولات والاستفادة من الفرص التي تتيحها ستكون العامل الحاسم في تحديد مستقبل المنطقة، فالدول التي ستمكن من بناء اقتصادات متنوعة، وأنظمة سياسية أكثر شمولية، وعلاقات دولية متوازنة، هي التي ستكون في وضع أفضل للتعامل مع تحديات القرن الحادي والعشري.

في النهاية، يبقى الأمل معقودا على قدرة شعوب المنطقة على تجاوز الصراعات التاريخية والانقسامات الطائفية، والعمل معا لبناء مستقبل أفضل. فالتحديات التي تواجه المنطقة اليوم هي تحديات مشتركة، تتطلب حلولاً مشتركة وتعاوناً إقليمياً غير مسبوق. ذلك أنه على الرغم من صعوبة المشهد الحالي، فإن التاريخ يعلمنا أن الأزمات يمكن أن تكون أيضاً فرصاً حقيقية للتغيير الإيجابي والتحول نحو مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً.

3 - هل بدأ فعلاً يتحقق مخطط الشرق الأوسط الجديد أم أن هناك حسابات جيوسياسية أخرى بدأت

تطفو على السطح؟

تتسارع التغيرات في منطقة الشرق الأوسط بشكل دراماتيكي، ما قد يوحي بتوجه نحو إعادة تموضع بعض الحدود في المنطقة، ويجعل من إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط محط اهتمام الكثيرين، في ظل الفعل الميداني المرتبك وغير الواضح المعالم والاتجاهات، بالإضافة إلى الحديث عن مخططات التقسيم والانفصالات، وتزايد التحذيرات العلنية منها من قبل العديد من الدول.

بحسب بعض الخبراء الاستراتيجيين، فقد بدأ فعلاً تنفيذ هذه المخططات، بدءاً من صفقة القرن المتعلقة بالقضية الفلسطينية والتسريبات المتعلقة بتبادل الأراضي، وقبله استفتاء كردستان العراق على الانفصال والأزمات المتلازمة في الشرق الأوسط، وصولاً إلى الخطة الأمريكية التي بشرت بها علناً وزيرة خارجية أمريكا سابقاً كونداليزا رايس، عندما كانت تشغل منصب وزيرة الخارجية الأمريكية، ومن تل أبيب على وجه التحديد، وكّررها مسؤولون أمريكيون آخرون، أبرزهم جو بايدن، عضو مجلس الشيوخ الأمريكي في عام 2006. فقد قالت رايس في حينه أن مشروع "الشرق الأوسط الكبير سيحقق -حسب تعبيرها- حلاً سحرياً لعلاج أزمات المنطقة المزمّنة، إلا أنه وإن طال زمن تحقيقه فقد أصبح هناك من يقرأ تفاصيل الأحداث في المنطقة العربية، والتغيرات المتسارعة على أرض الواقع، بحيث تصب في النهاية لصالح

تقسيم بعض البلاد العربية، وبالتالي تحقيق مخطط "الشرق الأوسط الجديد"، وإن كان على مراحل (مندب برس، 2017).

أما عن كيفية مواجهة الفلسطينيين، المتضرر الأول من مشروع "الشرق الأوسط الجديد" فيمكن إجمالها في كون الفلسطينيين في طليعة مقاومة هذا المشروع، فهم يمثلون العقبة الأساسية أمام تحقيق الأهداف الإسرائيلية الكاملة. ولمواجهة هذه الخطة، يجب على الفلسطينيين التركيز على عدة محاور أساسية منها (وائل زبون، 2024):

أ- الوحدة الوطنية:

إن الانقسام بين الفصائل الفلسطينية هو أحد أكبر نقاط الضعف التي تستغلها إسرائيل، إذ يجب على الفلسطينيين تجاوز الخلافات الداخلية وتوحيد جهودهم تحت مظلة استراتيجية وطنية شاملة. فالوحدة لا تعني فقط الاندماج السياسي بين الفصائل، بل تتعدى ذلك إلى التعاون والتنسيق في كافة المجالات لتحقيق الأهداف الوطنية. ولكي تتحقق مصالحة حقيقية بين حركتي فتح وحماس وباقي فصائل المقاومة، والعمل على إنشاء حكومة وطنية موحدة تكون قادرة على تمثيل الفلسطينيين في المحافل الدولية، يجب أن تكون هناك آلية مشتركة لصياغة القرارات وتحقيق الأهداف الوطنية.

ب- تعزيز المقاومة:

إن المقاومة بكافة أطيافها ومكوناتها، بما فيها المقاومة الشعبية هي أداة فعالة لكسب تأييد العالم ضد الاحتلال الإسرائيلي، من خلال المظاهرات، الإضرابات، وحملات المقاطعة، بحيث يستطيع الفلسطينيون لفت انتباه المجتمع الدولي إلى جرائم الاحتلال. لذلك وجب على الفلسطينيين تنظيم مظاهرات في المدن والقرى الفلسطينية، والعمل على بناء حركة مقاطعة دولية فعالة ضد إسرائيل، وذلك بالتعاون مع باقي حركات التضامن مع القضية الفلسطينية.

ج- التعاون الدولي والاقتصادي:

يجب على الفلسطينيين تعزيز علاقاتهم الدولية مع الدول التي ترفض مشروع "الشرق الأوسط الجديد"، خاصة الدول الصاعدة مثل الصين وروسيا، إضافة إلى تقوية العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا التي تظهر دعماً للقضية الفلسطينية. كما يجب توسيع العلاقات الاقتصادية مع الدول التي تدعم الحق الفلسطيني، والبحث عن فرص استثمارية بعيداً عن السيطرة الإسرائيلية. هذا وبالإضافة إلى بناء شبكة من الدعم السياسي والاقتصادي لتعزيز صمود الفلسطينيين في وجه الحصار والضغوط بشتى الوسائل.

الخلاصة: التحديات والمواجهة المستمرة:

إن مشروع "الشرق الأوسط الجديد" ليس مجرد خطة لتحقيق مصالح اقتصادية وسياسية، بل هو مشروع طويل الأمد يهدف إلى تحويل المنطقة وتثبيت إسرائيل كقوة مهيمنة، بحيث يعتمد هذا المشروع على تقسيم الدول العربية وإضعافها، والسيطرة على مواردها الطبيعية، وإعادة صياغة التحالفات السياسية بما يخدم أهداف الغرب وإسرائيل. لكن الفلسطينيين، الذين يمثلون قلب هذه المعركة، يمتلكون القدرة على مواجهة هذا المشروع من خلال الوحدة الوطنية، وتطوير رواية إعلامية قوية، وتعزيز المقاومة، وتوطيد علاقاتهم الدولية. فهم لا يقفون فقط ضد الاحتلال الإسرائيلي، بل ضد مشروع يستهدف تصفية القضية الفلسطينية واستبدالها بنموذج جديد للشرق الأوسط يهمل حقوقهم التاريخية. وما مشروع ترامب الأخير لتهجير الفلسطينيين إلى مصر والأردن، قبل تراجعهم عنه بسبب ضغط بعض الدول العربية، إلا دليل على بداية تنفيذ هذا المخطط. فالمعركة طويلة وتحتاج إلى استراتيجيات متجددة تعتمد على التنسيق والتكامل بين الجهود الداخلية والدولية. ومع تزايد الضغوط والتحديات، فإن قدرة الفلسطينيين على الصمود والتكيف مع المتغيرات ستكون العامل الحاسم في تحديد مسار هذه المعركة. إن الفلسطينيين، كما كانوا دائماً في طليعة المقاومة، هم بمثابة السد المنيع الذي يواجه هذا المشروع الإقليمي والدولي بكل تحدياته.

4 - ما هو تأثير ما يجري بمنطقة الشرق الأوسط على السلم والأمن الدوليين؟

- كشف الوجه الآخر "القبيح" لإسرائيل وإعادة مشاريعها "الاستعمارية" الى نقطة الصفر:

تسعى المقاومة ضد الصهيونية، منذ بدايتها، إلى تقويض المشروع الصهيوني الذي يركز أساسا على إنشاء دولة يهودية في فلسطين التاريخية على حساب السكان الأصليين. هذا الصراع طويل الأمد لا يقتصر على البعد العسكري فقط، بل يمتد ليشمل أبعادا سياسية، ثقافية، وأيديولوجية. في هذا السياق، تجسد عملية "طوفان الأقصى" التي نفذتها حماس في السابع من أكتوبر 2023 محاولة جديدة لاستعادة زمام المبادرة وفرض معادلات جديدة في مواجهة إسرائيل، حيث شكلت هذه العملية جزءا من استراتيجية أوسع لإعادة إسرائيل إلى "نقطة الصفر" أو بالأحرى إضعافها وجعلها تواجه تحديات وجودية تتعلق باستمرارها كمشروع استعماري استيطاني.

على الصعيد العسكري، كان مشروع "طوفان الأقصى" تعبيرا عن تحول في قدرة المقاومة الفلسطينية على توجيه ضربات عميقة ومؤلمة للكيان الإسرائيلي من خلال الهجوم المفاجئ والكبير الذي استهدف مستوطنات ومواقع عسكرية إسرائيلية، حيث برهنت المقاومة على أن إسرائيل ليست محصنة، وأنه بإمكان فصائل المقاومة الفلسطينية زعزعة الشعور بالأمن الذي تشكل لدى إسرائيل على مدار عقود من الزمن. هذه الهجمات التي طالت عمق إسرائيل وسببت خسائر بشرية ومادية كبيرة مثلت رسالة واضحة بأن أمن إسرائيل، الذي طالما كان يُعتبر غير قابل للمساس، يمكن أن يتآكل بفعل المقاومة، وبالتالي تقويض المشروع الصهيوني الذي يعتمد على تفوق إسرائيل العسكري والإستراتيجي لضمان بقائها. حيث كانت المقاومة تسعى، عبر هذه العملية إلى إضعاف الروح المعنوية للإسرائيليين وزرع الشكوك حول قدرة دولتهم على حماية أمنهم في مواجهة ضربات المقاومة، ما يخلق حالة من التوتر والاضطراب داخل المجتمع الإسرائيلي عموما ثم المنظومة الأمنية الإسرائيلية بشكل خاص (صبرين العجرودي، 2024).

أما من الناحية السياسية، فهناك أبعاد سياسية مهمة تسعى المقاومة من خلالها إلى إعادة إسرائيل إلى نقطة الصفر. أحد أبرز هذه الأبعاد هو رفض التطبيع مع الدول العربية والإسلامية الذي تسعى إسرائيل إلى تكريسه كجزء من تعزيز وجودها الإقليمي. هذا التطبيع الذي حققته إسرائيل في السنوات الأخيرة مع بعض الدول العربية جاء في سياق محاولتها خلق بيئة سياسية واقتصادية مستقرة تقبل بوجودها دون حل للقضية الفلسطينية. إلا أن "طوفان الأقصى" جاء ليعيد طرح القضية وفرضها من جديد وجعلها في واجهة الاهتمامات الدولية، كما كشف أن التطبيع لا يمكن أن يكون بديلاً عن حقوق الفلسطينيين، وأن القضية الفلسطينية المشروعة غير قابلة للمساومة أو المزايدة عليها من طرف أي كان. فالهجوم الواسع لفصائل المقاومة على غلاف غزة أخرج الدول التي طُبعت مع إسرائيل ووضعها تحت ضغوط شعبية وسياسية كبيرة، خاصة في ظل استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني. هذه الضغوط قد تؤدي إلى إضعاف مسار التطبيع وتقييد قدرة إسرائيل على تحقيق المزيد من الاتفاقات في المنطقة، ولربما قد تشك إسرائيل نفسها في المراهنة على خيار التطبيع لضمان أمنها أو وجودها كدولة. مما يعيدها إلى عزلة جزئية شبيهة بتلك التي عانت منها لعقود.

على الصعيد الأيديولوجي، تسعى المقاومة إلى تفكيك الفكرة الصهيونية نفسها، وهي فكرة إنشاء دولة قومية لليهود في فلسطين، حيث تحاول المقاومة من خلال عملياتها إعادة تعريف الصراع كصراع وجودي حول الأرض والحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، وليس فقط نزاعاً سياسياً حول الحدود أو الموارد. هذا التحدي الأيديولوجي يضع المشروع الصهيوني في مواجهة تساؤلات داخلية وخارجية حول شرعيته واستدامته. بالإضافة إلى التأثير المباشر لهذا الصراع على الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي كنتيجة للصراع القائم بينهما، ستكون له كذلك عواقب على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل، مع تأثير

الشعوب والاقتصادات العالمية نتيجة الشلل شبه التام الذي حصل على مستوى الملاحة البحرية كنتيجة للحرب.

من الناحية الاقتصادية، كان من المتوقع بالفعل أن يتباطأ النشاط الاقتصادي في المنطقة من 5,6% في عام 2022 إلى 2% في عام 2023. كما كان من المتوقع أيضا، كنتيجة لذلك أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي للعام الثالث على التوالي في عام 2024. ووفقا لتنبؤات البنك الدولي في شهر يناير/كانون الثاني 2024، كان من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي من 6.2 % في عام 2023 إلى 4.2 % في عام 2024، مما يعكس إلى حد كبير تشديد السياسة النقدية لكبح جماح التضخم الذي بلغ أعلى مستوياته على مدار عقود، والشروط المقيدة للانتماء وتراجع التجارة والاستثمار على مستوى العالم. إلا أنه من المتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي العالمي إلى 7.2 % في عام 2025 مع استمرار تراجع التضخم، وبدء انخفاض أسعار الفائدة، وانتعاش التجارة، وذلك كنتيجة توقف للحرب بين فصائل المقاومة الفلسطينية وإسرائيل بعد صعود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للحكم.

تختلف اتجاهات النمو بين البلدان مرتفعة الدخل واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ومن المتوقع أن يستمر تباطؤ معدل النمو في البلدان مرتفعة الدخل (باستثناء بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) عند 6.1 % في 2024، منخفضا عن مستواه البالغ 5.1 % في 2023 (ج. بلودورن، ت. كورنشليان، 2023).

أما على الصعيد العالمي، وحسب تقرير أعدته "قناة CNN العربية" بتاريخ 23 ابريل / نيسان 2024، فتشير تنبؤات السيناريو الأساسي إلى استمرار نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3,2% خلال عامي 2024 و2025. كما قد تشهد الاقتصادات المتقدمة تسارعا طفيفا، حيث كان من المتوقع ارتفاع النمو من 1,6% في 2023 إلى 1,7% في عام 2024 و1,8% في عام 2025، قد يوازيه تباطؤ محدود في

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من 4,3% في 2023 إلى 4,2% في عامي 2024 و2025. كما أشار تقرير صحيفة "الأسبوع المصرية" أن البنك الدولي يتوقع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2.7% في 2025 و2026. إلا أن فرض الرسوم الجمركية من طرف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، حسب كبير الاقتصاديين بصندوق النقد الدولي بيير أوليفييه جورينشا، على مجموعة من الدول قد يزيد من ارتفاع معدل التضخم على مجموعة من الدول، على رأسها الولايات المتحدة والصين الشعبية، قد يتراوح ما بين 0% و 4% وذلك حسب اقتصادات الدول ومدى مقاومتها لتلك الرسوم.

ولا يزال مدى التأثير على المنطقة محاطا بقدر كبير من عدم اليقين وسيتماد على مدة الصراع وشدته وانتشاره. فحدث صراع واسع النطاق قد يشكل تحديا اقتصاديا جسيما في المنطقة، ويتوقف احتواؤه على نجاح الجهود الدولية في منع امتداد التصعيد إلى المنطقة ككل. والأمر المؤكد هو أن التنبؤات الموضوعية للاقتصادات الأكثر عرضة للخطر المباشر قد يتم تخفيضها، وأن سياسات حماية الاقتصادات من الصدمات والحفاظ على الاستقرار ستكون ضرورية. ومما لا شك فيه، هو أن إسرائيل وغزة ثم الضفة الغربية هي الأشد تضررا. لكن التأثير الاقتصادي يمتد إلى أبعد بكثير من منطقة الصراع. فالبلدان المجاورة كمصر والأردن ولبنان تعاني بالفعل من أصداء اقتصادية. وفي ظل المخاوف بشأن خطر التصعيد، ألغى الزوار سفرهم إلى المنطقة، حيث شكلت السياحة ما بين 35% إلى ما يقرب من 50% من صادرات السلع والخدمات في هذه الاقتصادات في عام 2019، فهي تعد مصدرا بالغ الأهمية للنقد الأجنبي وتوظيف العمالة. وهناك تداعيات على النمو التي قد تشهدها الاقتصادات التي تعتمد على السياحة مثل لبنان، حيث انخفضت معدلات التشغيل الفندقي بمقدار 45 نقطة مئوية في أكتوبر من عام 2024 مقارنة مع العام الماضي.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن فرص الاستثمار بالمنطقة التي ألغيت أو أجلت بسبب الحرب على غزة قد تلحق أضراراً بالغة بشريان الحياة لاقتصادات هذه المنطقة برمتها (باسل محمود، 2024).

• تأثير الصراع على أسعار الطاقة:

لقد أدى تصاعد وتيرة الصراع الدائر في الشرق الأوسط بين فصائل المقاومة الفلسطينية وإسرائيل إلى زيادة مخاطر نقص إمدادات النفط والغاز، بحكم أن أغلب الدول المنتجة للنفط تنتمي إلى المنطقة، مما قد يساهم في رفع أسعار الطاقة العالمية، بعدما عرفت الأسعار ارتفاعاً لم يشهده العالم منذ أزمة النفط لعام 1973، حيث قطعت الدول العربية المنتجة للنفط صادراتها إلى الولايات المتحدة والدول الأخرى التي دعمت إسرائيل في الحرب ضد مصر وسوريا. مما أدى آنذاك إلى صعود الأسعار بشكل صاروخي. فمع امتداد التوترات إلى مناطق إنتاج رئيسية، تتأثر حركة الإنتاج والتصدير، حيث تلجأ الدول المنتجة إلى خفض الإنتاج كإجراء احترازي، أو تفرض عقوبات اقتصادية على صادرات النفط والغاز، مما يقلل الكميات المتاحة في الأسواق ويرفع الأسعار.

كما يعكس تصاعد الصراع في الشرق الأوسط تأثيره السلبي على الاستثمارات في قطاع الطاقة، ومع ارتفاع المخاطر الأمنية في المنطقة، يصبح من الصعب جذب استثمارات جديدة لمشروعات التنقيب أو التطوير في مجال النفط والغاز، مما قد يدفع بالشركات الدولية إلى تقليل أو تأجيل خططها الاستثمارية، وبالتالي تأخير تنفيذ مشروعات مهمة، مع تقليل إمدادات الطاقة المستقبلية. ويذهب بعض الاقتصاديين إلى التحذير من أن عدم قدرة النفط على عبور ممر رئيسي مثل مضيق هرمز بسبب عراقيل جيوسياسية أو حروب أو غير ذلك، ولو بشكل مؤقت، سيجرم إلى حد كبير على شكل تأخيرات في الإمدادات وزيادة تكاليف الشحن وبالتالي ارتفاع أسعار الطاقة على مستوى العالم. كذلك وبعبء اندلاع الحرب في غزة في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، أصدر البنك الدولي مؤشراً يوضح انعكاس توسع الحرب

للإقليم على أسعار الطاقة عالميا وعلى خطوط الإمداد. ووفقا لمؤشر البنك الدولي، إذا انخفضت إمدادات النفط العالمية بمقدار 500 ألف إلى مليوني برميل يوميا، فسترتفع أسعار النفط في البداية بنسبة تتراوح بين 3% و13%. أما إذا انخفضت الإمدادات بنسب تتراوح بين 3 ملايين و5 ملايين برميل يوميا، فهذا سيدفع أسعار النفط إلى الارتفاع بنسبة تتراوح بين 21% و35%. أما في حال حدوث انخفاض بالإمدادات بنسب تتراوح بين 6 ملايين إلى 8 ملايين برميل يوميا، فسترتفع أسعار النفط إلى ما بين 56% و75% (شريف بي، 2024).

خاتمة:

بناء على ما سبق تناوله في موضوع تداعيات الصراعات السياسية وأحداث العنف الدائرة في منطقة الشرق الأوسط على المنطقة وعلى دول العالم ككل، يتضح جليا أن هذه المنطقة توجد على فوهة بركان قابل للانفجار في أية لحظة، وما إن يتم إخماد ناره بين الفينة والأخرى إلا ويعود ليشعل مرة أخرى، لاسيما بعد نجاح عملية "طوفان الأقصى" في خداع الاحتلال الإسرائيلي وتحطيم هيئته. ويرجع السبب في ذلك إلى ثلاث إشكالات رئيسية وهي: إما أن المنتظم الدولي لا يعي جيدا أن السبب الرئيسي في هذا الصراع وعدم الاستقرار والإحساس بالأمن بالمنطقة هو عدم إيجاد حل جذري للقضية الفلسطينية وإجلاء الاحتلال الإسرائيلي عن أرض الفلسطينيين، أو أنه يتناسى كليا أو جزئيا هذا الحق الإنساني المشروع وفق القوانين الدولية التي صادقت عليها جل دول هذا المنتظم الدولي، أو أن هذه الدول المكونة له عاجزة وغير قادرة على فرض سياسة دولية صارمة اتجاه الاحتلال الإسرائيلي وإجباره على التخلي عن المناطق التي احتلها منذ عام 1967، بالإضافة إلى منعه من التماادي في قضم مزيد من الأراضي الفلسطينية، وبالتالي ظهور مزيد من أشكال المقاومة الفلسطينية وباقي الفصائل الداعمة لها، داخل أرض فلسطين وخارجها، قصد استرجاع الفلسطينيين حقوقهم كاملة. ما قد يؤدي إلى مزيد من التوترات

بالمنطقة، لكن هذه المرة قد تكون التكلفة الإنسانية، السياسية والاقتصادية عالية وغير محسوبة العواقب، قد تصل إلى نشوب حروب مدمرة بالوكالة تكون فيها الدول الداعمة للاحتلال الإسرائيلي في موقف لا تحمد عقباه. وبالتالي يبقى السؤال الجوهرى المطروح هو: هل ستستفيد إسرائيل والدول الغربية الداعمة لها، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من درس عملية "طوفان الأقصى" وبالتالي إيجاد حل عادل وعاجل للقضية الفلسطينية، أم أنها ستستمر على نفس النهج السابق، وبالتالي عليها أن تنتظر طوفانا آخر وبتسمية أخرى، لكن بنتائج كارثية أخرى؟

التوصيات:

للخروج من الأزمات التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط ومعها باقي دول العالم ككل، نقترح مجموعة من التوصيات، نلخصها فيما يلي:

1- البحث عن آلية جديدة لتسيير هيئة الأمم المتحدة، لاسيما في الجانب المتعلق بمتابعة جرائم الحرب من طرف محكمة العدل الدولية، مع تعديل آلية اشتغالها خصوصا فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام مع إلغاء حق الفيتو، وإلا فلا داعي لوجودها من الأصل.

2- تمتيع الفلسطينيين بأكبر قدر ممكن من الدفاع عن حقوقهم كاملة، وعلى رأسهم إنشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية.

3- توحيد صفوف الفلسطينيين حول خيار المقاومة الفلسطينية، لأن مسار السلام الذي تنشده إسرائيل عن طريق الاتفاقيات لم يحقق للفلسطينيين أدنى حق من حقوقهم.

4- تكتل الدول العربية والإسلامية حول القضية الفلسطينية وإحيائها من جديد بعد نسيانها وسير بعضها في اتجاه التطبيع مع كيان الاحتلال الإسرائيلي، لأن في ذلك تقوية لها ولمواقفها ومصالحها قبل القضية الفلسطينية.

5- استقطاب الشعب الإسرائيلي المسالم منه، الذي لا يريد الحروب ويومن بالقضية الفلسطينية ويدافع عنها وجعله في الواجهة أمام الفئة المتطرفة، لاسيما الحركة الصهيونية. وبالتالي تكوين شعب مسالم يعيش ويحكم دولة إسرائيل مستقبلا إلى جانب دولة فلسطين. هذا وبالإضافة إلى تشجيع هجرة الإسرائيليين إلى دول توفر لهم الأمن والعيش في ظروف إنسانية تحفظ لهم كرامتهم، دون كراهية أو تعصب لدين.

6- قطع جميع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدولة اليهودية المتطرفة في شكلها الحالي.

7- الترافع داخل المحاكم والمحافل الوطنية والدولية ضد الجرائم التي يرتكبها الصهاينة ضد الشعب الفلسطيني، مع ملاحقة المسؤولين عن ارتكابها أينما وجدوا.

8- تقوية اقتصادات الدول العربية والإسلامية على غرار بعض الدول مثل قطر، تركيا، الإمارات العربية، العربية السعودية، عمان وغيرها، بشكل يجعلها تقرض نفسها على المنتظم الدولي، وبالتالي إسماع صوتها لدول العالم فيما يخص المصالح الجيوسياسية والاقتصادية لهذه الدول.

9- توحيد صفوف الفلسطينيين واستقطابهم من طرف المنتظم الدولي بشكل عام والدول العربية على الخصوص، وذلك قصد تفادي ما حدث خلال طوفان الأقصى، ومن ثم تجنب شعوب المنطقة ويلات الحروب التي لطالما عانت منها لعقود.

10- في الأخير، نوصي بالعمل على إلغاء الأحادية القطبية التي تقودها الولايات المتحدة وتأسيس قطبية متعددة تقودها جميع الدول وفق قواعد السلم والأمن الدوليين، وإرساء مبدأ المساواة واحترام شعوب العالم دون تمييز حسب النوع أو الجنس أو الدين وغير ذلك.

المراجع

أ. الكتب:

- جورج. ق، الطبعة الأولى - 2010، بيروت. تاريخ الشرق الأوسط، من الأزمنة القديمة إلى اليوم. الصحف والمجلات والقنوات الإخبارية:
- أخبار العالم العربي، 2024-12-08. صحيفة "الصباح" التركية تركية تضع 5 سيناريوهات محتملة لتطور الأوضاع في سوريا.
- الصراع في الشرق الأوسط يهدد بإعادة تشكيل اقتصادات المنطقة. - IMF BLOG. جون. ب. ت. ك، 1 ديسمبر 2023 -2
- حفريات - 2024-12-09. دراسة جديدة توضح السيناريوهات المحتملة لمستقبل سوريا. 2
- ما الذي يجري في الشرق الأوسط؟ ، (Independentarabia.com) ذكي ب. م، 25 سبتمبر 2024. أندبندنت-عربية-3
- شرحبيل. غ، 19 كانون الأول 2023. الميادين نت، جبهة اليمن... أي معادلات تقرضها في طوفان الأقصى؟-4
- شريف ب، 2024-11-04. مونتي كارلو الدولية، النفط في قلب الصراع.. كيف سينعكس التصعيد في الشرق الأوسط على خطوط الإمداد العالمية؟
- فيشالا. س. ب. ب. س نيوز عربي، 31 -10- 2023. البنك الدولي يحذر من ارتفاع أسعار النفط إلى 150 دولارا للبرميل. -6
- وائل ز، 2024-10-24. وكالة معا الإخبارية، مشروع الشرق الأوسط الجديد: الهيمنة الإسرائيلية وتفتيت المنطقة.7
- ماذا نعرف عن أحدث الرسوم الجمركية التي فرضها ترمب؟ -TRT GLOBAL Arabic، 03-04-2024 -8
- ب. المواقع الإلكترونية (ويكيبيديا):

- تاريخ الشرق الأوسط: تاريخ الشرق الأوسط - ويكيبيديا 1- (wikipedia.org)

- سقوط الدولة العثمانية: سقوط الدولة العثمانية - ويكيبيديا 2- (wikipedia.org)

- الانتداب البريطاني على فلسطين - ويكيبيديا (wikipedia.org)

- البنك الدولي، عدد 17 أبريل 2024، الجزيرة نت، البنك الدولي يحذر: الرسوم الجمركية الأميركية قد تضعف النمو العالمي4-
- تعافٍ مطرد لكنه بطيء: القدرة على الصمود في ظل التباعد. (imf.org) صندوق النقد الدولي، عدد أبريل 2024. 5-
- شرحيل الغريب، المنار 2025. صحيفة المنار - جبهة اليمن.. أي معادلات تفرضها في طوفان الأقصى؟